

إذا استأجر شيئين من شخصين بثمان واحد

كبيع إجارة ورهن وصلح ونحوها. يعني تلحق بالبيع؛ مثال الإجارة إذا قال: استأجرت منك، استأجرت الكتاب والثوب. الكتاب لزيد والثوب لعمرو استأجرتهم شهرًا بعشرة، تعرض على أهل الخبرة كم أجره هذا الكتاب شهرًا، كم أجره هذا الكتاب شهرًا. فبيين وحينئذ إذا قالوا: أجره الثوب بالنسبة إلى أجره الكتاب ثلاثة أرباع، وأجره الكتاب ربع الثمن، يصطلحون على ذلك؛ لأن الثوب غالبًا يلبسه دائمًا ويستمر في لبسه، ولبسه بلبسه، يخلو مع مداومة اللبس، أما الكتاب فإنما يقرأ فيه، غالبًا أنه لا يقرأ فيه دائمًا، وغالبًا أن القراءة فيه لا تبليه بسرعة، فلأجل ذلك رأوا أنه يقسط الثمن بقدرها. وهكذا لو استأجر بيتًا وسيارة، البيت لزيد والسيارة لعمرو وقال: أنا لا أصلح إلا بسيارة وأريد بيتًا أسكن فيه هذا الشهر، فقال صاحب السيارة وصاحب البيت: نؤجرك البيت والسيارة هذا الشهر مثلًا بعشرة آلاف. يصطلحان في توزيع العشرة الآلاف بينهما، وينظر كم أجره السيارة هذه المدة وكم أجره البيت هذه المدة، يعني نسبيًا أو يعرض على أهل الخبرة، فإذا قدروا مثلًا لو كانت السيارة وحدها لكانت أجرتها في هذا الشهر مثلًا ثلاثمائة، والبيت أجرته في هذا الشهر مثلًا أربعمائة. نظرنا فإذا السيارة ثلاثة أسابيع، والبيت أربعة أسابيع، فيصح والحال هذه في كل بقسطه. وهكذا أيضا الرهن. إذا قال مثلًا: رهنتكما بيتي، لك يا زيد عندي عشرون ألفًا، ولك يا عمرو ثلاثون ألفًا الجميع خمسون. رهنتكما بيتي فهذا الرهن قد يباع، فإذا بيع اقتسم ثمنه أخماسًا فيقتسمون ثمنه، لو باعوه مثلًا ثلاثين ألفًا، اقتسموها أخماسًا لصاحب العشرين حُمسًا ولصاحب الثلاثين ثلاثة أخماسها. وهكذا الصلح؛ الصلح -كما سيأتي- ينقسم إلى صلح إقرار، وصلح إنكار. ولكن أكثر ما يردنا هنا هو صلح الإقرار، فإذا أقر لزيد بثلاثين ألفًا، وأقر لسعد بعشرين ألفًا دينًا، وليس عنده إلا قطعة هذه الأرض، فقال: أصالحكما على أن تأخذا هذه الأرض، وإذا أخذتماها فإن لكم أن تصطلحا فيها، يفتسمانها أخماسًا، لو باعوها مثلًا بعشرة آلاف يفتسمونها أخماسًا، حتى لو كانوا مثلًا سمحوا عنه بباقي الثمن، صح ذلك.